

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2009

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2009. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً حول التعاون العربي في مجالي الاتصالات وتقنية المعلومات، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

استمر تأثير الاقتصاد العالمي في عام 2009 بتبعات الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت أعراضها اعتباراً من منتصف عام 2008. وكما كان متوقعاً، امتدت تأثيرات الأزمة المالية إلى عمق الاقتصاد الحقيقي، ثم امتدت من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومنها الدول العربية. ودخل بذلك الاقتصاد العالمي في فترة من الركود اتسمت بتحول النمو الحقيقي الذي بلغ معدله 3 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بمعدل 0.6 في المائة في عام 2009. وقد تحول معدل النمو في الدول المتقدمة من 0.5 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بمعدل 2.4 في المائة في عام 2009. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل النمو فيها من 6.1 في المائة إلى 2.4 في المائة خلال الفترة نفسها.

ولقد تراجعت معدلات التضخم إثر تقلص الائتمان العالمي وانخفاض قيم الأصول ومنها الأصول العقارية وتراجع أسعار السلع الأولية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط. كما ساهم الركود في الاقتصاد العالمي في احتواء زيادات الأجور وتقلص هامش أرباح الشركات. وقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة 0.8 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 2 في المائة في عام 2008، كما انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 9.3 في المائة إلى 5.7 في المائة خلال الفترة نفسها.

ولقد صاحب انكماش اقتصادات الدول المتقدمة انخفاض مستوى التشغيل ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها. واتبع العديد من الدول المتقدمة والدول النامية سياسات نقدية ومالية توسعية، حيث خفضت المصارف المركزية الرئيسية أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات متدنية في ضوء التراجع الملحوظ في حركة الإقراض واستمرار نقص السيولة في الأسواق العالمية، في ظل توجه المصارف الكبرى في العالم نحو تقوية قواعدها الرأسمالية وتقليص انكشافها على أسواق اقتصادات السوق الناشئة.

وانعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على أداء التجارة العالمية في عام 2009، فقد أدى انكماش الطلب في الدول المتقدمة على السلع المصنعة والأولية، إلى انكماش حجم التجارة العالمية بمعدل بلغ 10.7 في المائة وذلك مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.8 في المائة في عام 2008. وفيما يتعلق بموازين المدفوعات، فقد تراجع العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول المتقدمة كمجموعة، قابله تراجع في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. ولقد واصلت الاحتياطيات الخارجية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها رغم الأزمة العالمية، وسجلت الصين أعلى نسبة زيادة في الاحتياطيات الخارجية للدول النامية في عام 2009.

واستمر انخفاض صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فبعد أن سجل أعلى مستوى له بلغ نحو 1,724 مليار دولار في عام 2007، تراجع صافي التدفقات إلى الأسواق النامية والناشئة إلى حوالي 807 مليار دولار في عام 2008 وإلى 479 مليار دولار في عام 2009. وحسب مجموعات الدول تراجع صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية الآسيوية، التي تستأثر بالنصيب الأكبر، من 522 مليار دولار في عام 2007 إلى 304 مليار دولار في عام 2008 وإلى حوالي 265 مليار دولار في عام 2009.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى. وجاءت معظم هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع الدين العام الخارجي لكل من دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية ودول الشرق الأوسط ودول نصف الكرة الغربي.

وفيما يخص تطورات أسعار صرف العملات الرئيسية، تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني خلال عام 2009، في حين تراجع سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني، وذلك في ضوء استقرار وضع المصارف اليابانية سواء من حيث قوة مراكزها المالية أو انحسار حجم الخسائر الناتجة عن الأزمة المالية العالمية مقارنة بالمصارف الأمريكية والأوروبية.

وبالنسبة لانعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية، فقد تباينت حدة تأثيرات الأزمة على أداء الاقتصادات العربية، نظراً لاختلاف وضع كل دولة عند بداية الأزمة ومدى انكشاف أسواقها المالية على الأسواق

العالمية، ومدى اعتمادها على الإيرادات النفطية لتمويل النشاط الاقتصادي. وبوجه عام، فقد أدى انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب العالمي على النفط إلى تراجع إيرادات الدول النفطية. أما الدول غير النفطية، فقد تأثرت اقتصاداتها بانكماش الطلب الخارجي لدى شركائها التجاريين الرئيسيين، حيث تراجعت صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة وتراجعت تحويلات العاملين بالخارج وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفيما يتعلق بانعكاسات التطورات في أسواق المال العالمية على القطاع المصرفي العربي، فقد أثرت الأزمة على جودة محافظه المالية وما ترتب عليها من زيادة في مخصصات القروض غير المنتظمة وانكماش السيولة المتاحة، وهو الأمر الذي ساهم في تباطؤ النشاط الإقراضي في غالبية الدول العربية في عام 2009. كما تأثرت الأسواق المالية العربية، بشكل مباشر من خلال خروج الاستثمارات منها إثر الأزمة وما أفرزته من أجواء عدم التيقن لدى المستثمرين، كما تأثر سلباً أداء الشركات المدرجة في هذه الأسواق.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد أدى تراجع الوضع المالي الكلي في معظم الدول العربية الذي أفرزته الأزمة إلى زيادة في إجمالي المديونية العامة الداخلية والخارجية القائمة في ذمة الدول العربية المقترضة في نهاية عام 2009. وبالنسبة لانعكاسات أسواق الصرف العالمية على الأسواق العربية، فقد بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة للحفاظ على استقرار سعر صرف عملاتها الوطنية، حيث تدخلت السلطات النقدية في بعض الدول العربية بصورة حذرة، وذلك بضخ النقد الأجنبي في السوق لتخفيف الضغوطات على قيمة عملاتها والحفاظ على تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج دون فرض إجراءات تقييدية جديدة على نظم الصرف.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

تراجعت معدلات نمو الاقتصادات العربية خلال عام 2009 متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية. فقد تراجع متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة للدول العربية كمجموعة إلى حوالي 1.8 في المائة في عام 2009 مقارنة مع نحو 6.6 في المائة في عام 2008. وتشير التقديرات الأولية، إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة تراجعت من حوالي 1.9 تريليون دولار في عام 2008 إلى حوالي 1.7 تريليون دولار في عام 2009، مسجلة انكماشاً بنسبة 11.9 في المائة، وذلك مقارنة مع معدل نمو بلغ 25.8 في المائة في عام 2008. وانعكس انكماش الناتج المحلي الإجمالي سلباً على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الذي تراجع إلى 5,159 دولار في عام 2009 مقارنة مع 6,002 دولار في عام 2008.

وفي جانب الأسعار، انحسرت معدلات التضخم مقاسة بالتغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في غالبية الدول العربية خلال عام 2009، ويعزى ذلك في جزء كبير منه لتراجع أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الظروف الخاصة لكل دولة.

وبالنسبة لتطور القطاعات الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، تراجع الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية إلى 30.4 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 وذلك مقارنة بنسبة 43.4 في المائة في عام 2008. وفي المقابل، زادت الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات التي جاءت في المركز الأول في عام 2009، وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 45.6 في المائة. كما ارتفعت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 10.2 في المائة، وقطاع الزراعة لتبلغ 6.7 في المائة.

وفي جانب الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة حسب بنود الإنفاق، تأثر هيكل الناتج نتيجة لتراجع قيمة صادرات السلع والخدمات من حوالي 1,168 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 804 مليار دولار في عام 2009، الأمر الذي أدى إلى انخفاض وزنها في الناتج من 60.5 في المائة إلى 47.3 في المائة في العامين على الترتيب. وزادت حصص الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي، كما زادت حصة الاستثمار الإجمالي في الناتج وإن كانت بنسبة أقل. ونظراً لأن قيمة الواردات تراجعت بنسبة أقل من الصادرات، فقد تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات في الدول العربية كمجموعة من 139.5 في المائة في عام 2008 إلى 107.9 في المائة في عام 2009.

وتفيد أحدث البيانات المتوفرة عن الفقر في الدول العربية من خلال مسوحات دخل الأسرة بتحسين الظروف المعيشية حيث تراجعت معدلات الفقر في عدد كبير من الدول العربية التي يتوقع أن تكون قادرة على تحقيق الغاية الأولى من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً واحداً مع حلول عام 2015 إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في العام 1990. وفي المقابل، فإن بعض الدول العربية الأقل نمواً، بالإضافة إلى الدول العربية التي تعاني من ظروف خاصة سوف يصعب عليها تحقيق تلك الغاية قبل حلول عام 2015. وتبين مؤشرات توزيع الدخل وجود تباين بين الدول العربية من حيث تحسن المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع. ففي حين استطاعت بعض الدول رفع مستوى دخل جميع الفئات الدخلية في المجتمع، كان نمو الدخل سالباً بالنسبة لجميع أو معظم الفئات الدخلية في بعض الدول العربية الأخرى.

التطورات الاجتماعية

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2009 بحوالي 340 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عن عام 2008 وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ويقدر عدد القوى العاملة في عام 2008 بحوالي 136.4 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 41.1 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية للعام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة بالمقارنة الدولية إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وتواضع دور المرأة ومساهمتها في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة. كما يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي 14.8 في المائة وهو يفوق متوسط معدلات البطالة في الأقاليم الأخرى في العالم.

ولقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 69 سنة في عام 2008. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد زاد عن 70 سنة في غالبية الدول العربية، باستثناء الدول الأقل نمواً. وجاء هذا التطور تنويجاً للجهود المبذولة لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الصحية والاجتماعية وتحسين نوعيتها، كما يتضح ذلك أيضاً من التطور الإيجابي لعدد من المؤشرات من بينها أن عدد الدول العربية التي تمكنت من تحقيق زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية عن 90 في المائة بلغ أربع عشرة دولة.

وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بنسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي، فعلى الرغم من التفاوت الكبير بين الدول العربية في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة من إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2006 نحو 70.8 في المائة مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 51.4 في المائة والمتوسط العالمي البالغ 57 في المائة.

من جهة أخرى، ووفقاً لأهداف الألفية، يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. ويتبين من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق هذا الهدف في متناول معظم الدول العربية. وبشكل عام، يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 10.8 سنة في عام 2007، ويبقى بذلك في حدود معدلي الدول النامية (10.2 سنة) ودول العالم ككل (10.8 سنة). ومع ذلك، قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية بحوالي 29 في المائة في عام 2007، وهي بذلك تتجاوز نسبة الأمية لدى مثيلاتها في جميع أقاليم العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية 15-24 سنة) بحوالي 13 في المائة. وقد أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في تراجع ملحوظ لهاتين النسبتين عما كانتا عليه في عام 2000، إذ كانتا تقدران بحوالي 38.8 في المائة و20.5 في المائة على التوالي.

وبالرغم من التطورات الإيجابية، لا يزال الكثير من الدول العربية يواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة والحاجة إلى إصلاح التعليم لرفع كفاءة الموارد البشرية، ووجود تباين واضح في مستوى ونوعية الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي بين الدول العربية وداخل الدول نفسها وبين سكان المناطق الريفية والحضرية.

التطورات القطاعية

الزراعة

ارتفع الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى حوالي 114 مليار دولار في عام 2009، مسجلاً زيادة نسبتها 12.4 في المائة مقارنة مع متوسط زيادة سنوية نسبتها 8.2 في المائة خلال الفترة 2000-2009. وتعدى الزيادة في

الناتج الزراعي في عام 2009 لعدة أسباب، منها الظروف المناخية المواتية والتحسين في أداء الإنتاج الزراعي في عدد من الدول الزراعية الرئيسية مثل مصر والسودان والجزائر والمغرب وسورية والتي يشكل ناتجها الزراعي كمجموعة حوالي 71 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي.

ويأتي هذا التحسن على الرغم من تراجع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية مثل الحبوب والبذور الزيتية والدرنيات والألياف واللحوم. وارتفعت بذلك مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتبلغ 6.7 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 5.2 في المائة في عام 2008. وقد أدت زيادة المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب إلى زيادة إنتاج القمح بنسبة 26.7 في المائة وإنتاج الشعير بنسبة 45.8 في المائة. وبالنسبة لإنتاج الثروة الحيوانية في عام 2009، فقد ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 1.8 في المائة وإنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 4 في المائة، في حين لم تطرأ زيادة تذكر على إنتاج كل من الألبان ومنتجاتها والبيض.

أما إنتاج الدول العربية من الأسماك، فقد ارتفع بنسبة طفيفة بلغت 1.3 في المائة في عام 2009 ليصل إلى حوالي 3.9 مليون طن، إلا أن ذلك لا يتجاوز ثلثي الإمكانيات الإنتاجية العربية. ويعود ضعف استغلال الثروة السمكية المتاحة في الدول العربية إلى قصور البنية الأساسية الضرورية في مجال النقل والتخزين والتبريد وعدم كفاءة موانئ الصيد المجهزة بالأرصفت وورش إصلاح سفن الصيد وضعف تطور الصناعة السمكية والإمكانيات المتاحة للصيادين، مما يشير إلى فرص واسعة للاستثمار في هذا القطاع.

وفي مجال تجارة المنتجات الزراعية، فقد بقيت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية حوالي 27 في المائة في العامين 2007 و2008، وتزايد بالتالي العجز في الميزان التجاري الزراعي بحوالي 17.1 في المائة حيث تفاقمت قيمته من حوالي 37.5 مليار دولار في عام 2007 إلى 43.9 مليار دولار في عام 2008. وبصورة عامة، لا تزال الدول العربية تعاني من عجز في عدد من السلع الغذائية الرئيسية، وفي مقدمتها الحبوب (القمح والشعير) والبقوليات والزيوت حيث وصلت قيمة هذا العجز إلى حوالي 30 مليار دولار في عام 2008. غير أن الدول العربية حققت اكتفاءً ذاتياً في بعض المنتجات، وهي الأسماك والخضار والبطاطس، وتقترب من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لإنتاج الفواكه والبيض.

ومثلت القوى العاملة الزراعية في الدول العربية حوالي 24 في المائة من إجمالي العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية في عام 2008. ويتراوح متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي بين حوالي ثلث إلى خمس متوسط الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي جانب الأوضاع المائية، تعاني الدول العربية من عجز مائي يتوقع أن يتعاضد في المستقبل في ضوء تزايد عدد السكان وزيادة الفجوة الغذائية، والاستخدام الجائر للموارد المائية، علاوة على ضعف وسائل الري نظراً لاستخدام طرق الري التقليدية وبما يؤدي إلى استنزاف العناصر الغذائية في التربة وانخفاض العائد من المياه وتدني إنتاجية الأرض.

الصناعة

امتد أثر الأزمة المالية العالمية إلى القطاع الصناعي، مما أدى إلى انكماش القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الدول الصناعية والدول النامية بما فيها الدول العربية. وقد سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية انكماشاً بنسبة تقدر بحوالي 31.4 في المائة في عام 2009 مقارنة مع معدل نمو بحوالي 35.2 في المائة عام 2008. ويرجع هذا الانكماش بالأساس إلى تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية، إثر انكماش الطلب العالمي على النفط وتراجع متوسط أسعاره خلال عام 2009. أما فيما يخص الصناعات التحويلية، فقد تباطأ معدل نموها، حيث بلغ حوالي 3 في المائة فقط في عام 2009 بالمقارنة مع حوالي 18 في المائة في عام 2008.

وفي جانب التطورات في أنشطة الصناعات التحويلية، فقد تأثرت صناعة مواد البناء بالأزمة المالية العالمية وتم إلغاء أو تأجيل عدد من المشاريع الإنشائية لدى القطاع الخاص، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الأسمنت والحديد الصلب والألمنيوم، وتراجع أسعارها. ولقد انخفضت قيمة ناتج قطاع التشييد لمجموع الدول العربية بنسبة بلغت 3.3 في المائة في عام 2009 مقارنة بنسبة زيادة بلغت 21.4 في المائة في عام 2008. وبالنسبة للصناعة الهيدروكربونية، استمر عدد من الدول العربية في تنفيذ مشاريع تطوير المصافي القائمة لتحسين مرونتها لتكرير أنواع مختلفة من النفط الخام الثقيل، مستفيدة من انخفاض تكاليف الإنشاء الناجمة عن تباطؤ المشاريع الإنشائية في مختلف المناطق في العالم. وتراجعت أسعار الأسمدة إلى أدنى مستوياتها منذ فترة طويلة، كما انخفض الطلب عليها جراء أجواء عدم التيقن لدى المزارعين بالنسبة لأسعار منتجاتهم. وأثرت الأزمة المالية العالمية على صناعة الأثاث في الدول العربية إثر تراجع الطلب الخارجي على منتجاتها، وقد انخفضت الصادرات وتقلص حجم العمالة في هذه الصناعة.

النفط والطاقة

شهد عام 2009 امتداد آثار الأزمة المالية العالمية إلى قطاع الطاقة في الدول العربية. فقد أدى تراجع الطلب العالمي على النفط إلى تراجع أسعاره وقيمة الصادرات النفطية في العديد من الدول العربية. كما انعكست هذه الأزمة على جانب الاستثمار في مشاريع الطاقة المختلفة الرامية إلى رفع القدرات الإنتاجية لعدد من الدول العربية لمقابلة الطلب العالمي المتزايد على النفط على المدى الطويل. وبالرغم من ظهور بوادر الخروج من الانكماش الاقتصادي، وبالأخص في النصف الثاني من عام 2009، والذي شهد بدوره اتجاهاً تصاعدياً للطلب العالمي على النفط، إلا أن المتوسط السنوي للطلب العالمي على النفط لعام 2009 سجل انخفاضاً مقارنة بالعام الماضي بلغت نسبته 1.6 في المائة ليصل إلى مستوى 84.3 مليون برميل يومياً.

ولقد سلكت الأسعار اتجاهاً تصاعدياً منذ بداية العام بالتزامن مع ارتفاع مستويات المخزون النفطي في العالم، وعلى عكس ما هو متعارف عليه. فقد تراوحت أسعار سلة أوبك بين حوالي 65 وأكثر من 75 دولار/برميل للأشهر السبعة

الأخيرة من عام 2009، بالمقارنة مع حوالي 40 دولار/برميل في بداية العام نفسه. وعلى الرغم من هذه التطورات، فقد انخفض المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك ليبلغ حوالي 61 دولار/ برميل في عام 2009 بالمقارنة مع 94.4 دولار/ برميل في عام 2008.

وأدى تراجع الطلب العالمي على النفط إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة، وانعكس ذلك سلباً على نشاط الاستكشاف والبحث عن احتياطيات جديدة على المستوى العالمي في المناطق الصعبة كالمياه العميقة جداً، حيث قام العديد من الشركات النفطية الكبرى بتخفيض ميزانياتها المتعلقة بهذا النشاط، ليتراجع بذلك عدد الحفارات العاملة على المستوى العالمي بنسبة 32 في المائة في عام 2009. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الإنتاج العالمي من النفط (نفط خام ومنتجات وسوائل الغاز الطبيعي) بنسبة 17 في المائة ليبلغ حوالي 70.6 مليون برميل يومياً في عام 2009.

ولقد بلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام والمنتجات 21.6 مليون برميل يومياً، أي بانخفاض نسبته 5.3 في المائة في عام 2009. وقد ساهم في هذا التراجع إلى حد كبير، تخفيض الحصص الإنتاجية للدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك. وشكلت كميات الغاز الطبيعي المسوق للدول العربية مجتمعة حوالي 430 مليار متر مكعب في عام 2008. فضلاً عن الاكتشافات النفطية والغازية الجديدة، فقد حافظت الدول العربية على حصة بلغت نسبتها نحو 57.8 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وعلى حصة نسبتها 28.9 في المائة من الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي. كما استحوذ إنتاج الدول العربية من النفط الخام والمنتجات على نسبة 30.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، في حين ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق لتصل إلى 14 في المائة من الإجمالي العالمي.

وارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية بمعدل 3.2 في المائة في عام 2009 ليصل إلى 10.6 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.2 في المائة من إجمالي المصادر. كما شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2009 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 32.9 في المائة و36.8 في المائة، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية وذلك على عكس الزيادة الضخمة المسجلة خلال عام 2008.

التطورات المالية

سجلت معظم الاقتصادات العربية تراجعاً في أوضاعها المالية في عام 2009 متأثرة بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وانخفض الفائض المالي الكلي للدول العربية كمجموعة من 250.5 مليار دولار في عام 2008 إلى 2.5 مليار دولار فقط في عام 2009، وتراجعت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13 في المائة إلى 0.1 في المائة خلال الفترة نفسها. وقد جاء تقلص الفائض الكلي كنتيجة لتراجع الإيرادات العامة والمنح في الدول

العربية بنسبة 28.2 في المائة، والذي يعزى بدوره إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية بنسبة بلغت حوالي 42 في المائة في عام 2009. ولقد قابل ذلك زيادة في الإنفاق العام بنسبة 2.7 في المائة في عام 2009، حيث ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 7 في المائة، في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8.2 في المائة. وارتفع الإنفاق الجاري في معظم الدول العربية التي اتبعت سياسات مالية توسعية للتصدي للأثار السلبية للأزمة على النمو والمستويات المعيشية لمواطنيها.

ومع تراجع الأداء المالي لمعظم الدول العربية في عام 2009، تراجع الفائض الكلي للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وتحول الفائض الكلي إلى عجز مالي كلي أو تفاقم العجز الكلي لبعض الدول الأخرى. وارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي للدول العربية مجتمعة بنسبة 7.6 في المائة في عام 2009 وازدادت نسبة المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.7 في المائة في عام 2008 إلى حوالي 29.8 في المائة في عام 2009.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول التي انتهجت إصلاحات اقتصادية في وقت مبكر وقبل نشوء الأزمة، فلم تتفاقم أوضاع المديونية لهذه الدول، مما يشير إلى أن عدداً من الدول التي تبنت برامج الإصلاح تمكنت من الاعتماد على السيولة المحلية المتاحة لدى المصارف التجارية المحلية لتمويل العجز في الموازنة.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

تركزت التطورات في السياسة النقدية المتبعة في الدول العربية خلال عام 2009 على استمرار انتهاج السياسات النقدية التوسعية الرامية إلى تحفيز القطاع المصرفي المحلي على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص. ولقد صاحب تلك السياسات تنفيذ حزمة من الإجراءات، شمل بعض منها قيام عدد من المصارف المركزية بتوفير السيولة اللازمة بأسعار فائدة مخفضة بهدف الإسهام في تخفيض تكلفة الائتمان الممنوح، وشمل بعضها الآخر استخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية لتخفيف التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية.

وقد شهدت معدلات الفائدة الأساسية في معظم الدول العربية في عام 2009 تخفيضات متتالية وصل بعض أسعار الفائدة على ضوءها إلى مستويات متدنية. وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على السيولة المحلية في عام 2009، فقد انحسر دور صافي الموجودات الأجنبية كمصدر للتوسع في السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة، وبدرجة ملحوظة، في عدد من الدول المصدرة الرئيسية للنفط في ظل تراجع الفوائض النفطية لديها. وفي المقابل، فقد كان صافي الائتمان المحلي المصدر الرئيسي للتوسع في السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة في عام 2009. ويعزى ذلك للزيادة الملحوظة في دور صافي الائتمان للحكومة كمصدر للتوسع في السيولة المحلية في غالبية الدول العربية، حيث

يعكس ذلك أيضاً تفضيل المصارف التجارية في عدد من الدول العربية الانتماء الموجه نحو الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية في ظل استمرار أجواء عدم التيقن التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.

وفيما يتعلق بالتطورات المصرفية، أظهرت نتائج أداء المصارف العربية لعام 2009، أنها كانت جيدة نسبياً، وإن كانت في بعض جوانبها أقل من مثيلاتها في السنوات السابقة. ولعل أبرزها التباطؤ الملحوظ في الإقراض المصرفي للقطاع الخاص، إلى جانب ما ساهم به ارتفاع مخصصات القروض المعدومة والمشكوك فيها، من تراجع في مستويات الربحية. وفي المقابل، واصلت المصارف العربية تدعيم قواعدها الرأسمالية كما سجلت مؤشرات الانتشار المصرفي تحسناً ملحوظاً خلال العام. ولقد صاحبته السياسات النقدية المتبعة في عام 2009 إجراءات وتدابير رقابية واحترازية واسعة أقدمت عليها معظم المصارف المركزية العربية خلال العام لتدعيم استقرار وسلامة القطاع المصرفي العربي.

وفيما يتعلق بالتطورات في أسواق المال العربية، فقد كانت أسواق الأوراق المالية أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة المالية العالمية. وقد جاء أداءها خلال عام 2009 متفاوتاً، حيث واصلت خلال الربع الأول من العام تراجعها الذي شهدته منذ النصف الثاني من عام 2008، ليصل مجموع ما خسرت هذه الأسواق مجتمعة خلال تلك الفترة إلى حوالي 758 مليار دولار، أي نحو نصف قيمتها السوقية الإجمالية. وبدأت منذ مارس 2009 تظهر بعض التعافي أسوة ببقية الأسواق العالمية والناشئة، لتنتهي أغلب هذه الأسواق خلال عام 2009 على ارتفاع عوضت به جزءاً من خسائرها. وارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق العربية مجتمعة بنسبة 18.1 في المائة خلال العام، وإن كان بأقل من الارتفاعات المماثلة التي سجلتها معظم الأسواق الناشئة خلال العام.

كما شهد عام 2009 تراجعاً كبيراً في أسواق الإصدارات الأولية بالمقارنة مع ما شهدته هذه الأسواق من نمو ملحوظ في السنوات السابقة، كذلك انعكست مخاوف المستثمرين في انخفاض ملموس في مؤشرات سيولة الأسواق الثانوية. كما تأثرت المؤشرات المالية لهذه الأسواق بتراجع أرباح معظم الشركات المدرجة. ولم يقتصر التراجع على أسواق الأسهم، فقد شهدت أسواق السندات والصكوك كذلك انخفاضاً ملحوظاً في حجم وعدد الإصدارات، بما يعكس ارتفاع هوامش المخاطر.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

تأثرت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في عام 2009 بالانكماش في الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية. وتراجعت أيضاً الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية. غير أن البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ساهمت في تخفيف التراجع في الواردات العربية.

وبلغت قيمة الصادرات الإجمالية العربية حوالي 726 مليار دولار في عام 2009 مقارنة مع حوالي 1,068 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 32 في المائة. وتراجعت الواردات الإجمالية ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات، وبلغت قيمتها نحو 603 مليار دولار في عام 2009 مقارنة مع نحو 705 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 14.4 في المائة.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2009، تراجعت الصادرات العربية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بدرجات متفاوتة. وفي ضوء هذه التطورات طرأ تغير طفيف في حصص بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، حيث ارتفعت حصة كل من الصادرات البينية العربية وإلى باقي دول آسيا (باستثناء اليابان والهند والصين). وفي جانب مصادر الواردات العربية، فقد تراجعت قيمتها أيضاً مع معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين في عام 2009، غير أن حصص كل من باقي دول آسيا والصين والولايات المتحدة في الواردات العربية سجلت ارتفاعاً طفيفاً على حساب حصص الاتحاد الأوروبي واليابان في الواردات العربية خلال العام نفسه.

وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية في عام 2009، تراجعت الأهمية النسبية للوقود والمعادن والتي تستأثر بأعلى حصة في الصادرات العربية. وفي المقابل، ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات، وحافظت السلع الزراعية على حصتها المتواضعة في الصادرات العربية. وفي جانب هيكل الواردات، حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية، تلتها الواردات العربية للسلع الزراعية في المركز الثاني والتي تزايدت حصتها في إجمالي الواردات، وتراجعت حصة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في إجمالي الواردات العربية.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، بلغ متوسط قيمتها 71.1 مليار دولار مسجلة انخفاضاً بنسبة 19.6 في المائة في عام 2009. ولقد انخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7 في المائة، غير أن انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بأكثر من انخفاض قيمة الصادرات البينية أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3 في المائة في عام 2009.

وفي جانب آخر، تمت مقارنة أداء التجارة البينية لعدد من التجمعات العربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، وتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية كانت أكبر وأوضح بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعد أن قامت الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ عام 2005.

وفيما يخص التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد بدأت الجزائر بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة ذات المنشأ العربي مع مطلع عام 2009. وبإنضمام الجزائر إلى عضوية المنطقة في عام 2008، فقد أصبحت تضم ثمانية عشر دولة. وقد استمرت الدول الأقل

نمواً الأعضاء في المنطقة وهي السودان واليمن وفلسطين في تنفيذ التزاماتها بشأن إزالة التعرفة الجمركية تدريجياً أمام السلع عربية المنشأ. وقد استمر العمل خلال عام 2009 على استكمال آليات تفعيل المنطقة، حيث تم الإنتهاء من صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ، في حين تستمر المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية للسلع. كما تتفاوض الدول الأعضاء في المنطقة للتوصل إلى آلية للتعامل مع منتجات المناطق الحرة لديها. وهناك تخوفاً من دخول منتجات المناطق الحرة إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وحصولها على الإعفاء الجمركي ومنافسة البضائع المنتجة محلياً التي لا تتمتع بالامتيازات الاستثمارية والضريبية نفسها التي تتمتع بها منتجات المناطق الحرة. وفي إطار العمل على تعميق مجالات تحرير التجارة البينية للخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فلا زالت المفاوضات جارية بشأن قيام الدول الأعضاء بتقديم عروضها لتحرير التجارة البينية في قطاعات خدمات محددة تختارها كل دولة عضو في المنطقة. وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تعمل لجنة الاتحاد الجمركي العربي على تحضير واستكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له وذلك بحلول عام 2015، وفق ما أقرته القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في الكويت في عام 2009.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تراجعت أوضاع موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2009 إثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية، ومنها بوجه خاص النفط، وعلى حركة التجارة والسياحة وتدفق الاستثمارات الأجنبية. ولقد تحول الفائض الكلي لموازن المدفوعات للدول العربية كمجموعة والذي بلغ 202 مليار دولار في عام 2008 إلى عجز وصل إلى 18 مليار دولار في عام 2009. وقد نجم عن ذلك تراجع الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة من 920 مليار دولار إلى 914 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وتراجع فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة من 319 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 60 مليار دولار في عام 2009، جاءت أساساً جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية. أما العجز في صافي التحويلات الجارية، فقد ارتفع بصورة طفيفة ووازنه إلى حد ما انخفاض العجز في ميزان الخدمات والدخل. وفيما يتعلق بميزان الحساب الرأسمالي والمالي، فقد تحول من عجز مقداره 185 مليار دولار في عام 2008 إلى فائض بلغ حوالي 18 مليار دولار في عام 2009 نتيجة تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية إلى الداخل لبعض الدول العربية النفطية في ظل تزايد مخاطر الاستثمار في الخارج وضعف العائد عليه.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية القائمة في ذمة الدول العربية المقترضة بنسبة 3.3 في المائة في عام 2009 ليبلغ 162.3 مليار دولار. ويعود الارتفاع في المديونية الخارجية العربية بالدرجة الأولى إلى تراجع الوضع المالي الكلي في معظم الدول العربية المقترضة، الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية. أما خدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت بنسبة 17.4 في المائة في عام 2009.

وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفع بصورة طفيفة مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21.8 في المائة في عام 2008 إلى 22.9 في المائة في عام 2009، نتيجة لارتفاع حجم الدين العام الخارجي لمعظم هذه الدول. أما مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فقد انخفض من 6.3 في المائة إلى 6 في المائة خلال الفترة نفسها، بسبب تراجع حجم خدمة الدين العام في العديد من هذه الدول.

وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية عام 2009، أدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والجنيه الأسترليني إلى ارتفاع قيمة معظم العملات العربية المثبتة بالدولار. وفي المقابل، تراجعت قيمة معظم العملات العربية التي تتبع نظم التعويم (المدار أو الموجه) مقابل الدولار. وفي إطار جهود الدول العربية في مواجهة تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على استقرار سعر صرف عملاتها الوطنية، فقد تدخلت السلطات النقدية في عدد من الدول العربية بصورة حذرة، وذلك بضخ النقد الأجنبي في السوق لتخفيف الضغوطات على قيمة عملاتها.

تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية

يتناول فصل المحور لهذا العام تقييم آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية واستخلاص بعض الدروس واستكشاف سبل العمل الممكنة في مجالات السياسة الاقتصادية وتعميق الإصلاحات التي انتهجتها الدول العربية قبل نشوء الأزمة. ولغرض التحليل المقارن لتأثيرات الأزمة، فقد صُنفت الدول العربية التي تناولها الفصل بالتحليل إلى ثلاث مجموعات. تشمل المجموعة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي، وتتضمن دول المجموعة الثانية الجزائر وليبيا والسودان واليمن، وأما دول المجموعة الثالثة فهي الأردن وتونس وسورية ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى، دول مجلس التعاون الخليجي، فقد عملت على تقليل تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال تدخل الحكومة السريع لضخ السيولة النقدية وتيسير إدارة السياسة النقدية وزيادة الإنفاق العام لتحفيز الاقتصاد الوطني. وقد أدى دعم الحكومة إلى رفع قدرة القطاع المصرفي والمالي في دول المجلس على احتواء المخاطر النظامية الناجمة عن الأزمة. كما حافظ القطاع غير النفطي على نموه وذلك على الرغم من ضعف الإقراض المصرفي للقطاع الخاص.

ولقد أظهرت تبعات الأزمة المالية العالمية مخاطر تنامي الإقراض المصرفي في بعض دول المجلس بصورة سريعة خلال أعوام الطفرة الاقتصادية والناجمة عن ارتفاع الإيرادات النفطية، وكذلك الاعتماد الكبير على التمويل من الخارج وتزايد انكشاف أصول العديد من المصارف الخليجية على قطاعات العقارات والأوراق المالية، مع اللجوء إلى استخدام الأموال الساخنة وقصيرة الأجل والمودعة لديها لتمويل المشاريع والقروض طويلة الأجل. وتبين أيضاً أن الدور الرقابي

للنظام المصرفي والمالي في بعض دول المجلس لم يتمكن من مواكبة التطورات السريعة في السوق المصرفية والمالية المحلية في ظل تشابكها مع النظام المصرفي والمالي العالمي.

ولمواصلة توجه دول مجلس التعاون لإصلاح الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الأزمة واستعادة قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام، فإن دول المجلس مدعوة لتكثيف جهودها في تعزيز دور الهيئات التنظيمية والرقابية على النظم المصرفية والمالية على المستوى الوطني في مواجهة تداعيات الأزمات المالية العالمية والحد من احتمالات انتقالها إلى الأسواق المحلية. وفي جانب السياسة الاقتصادية، فإن هناك حاجة لمزيد من التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في عدد من دول المجلس وذلك باستخدام أدوات إدارة الاقتصاد الكلي التي تساعد على تباطؤ انتقال الدورة النفطية إلى الاقتصاد، وذلك في ضوء الاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية بحكم ارتباط معظم العملات الخليجية وثبيتها بالدولار.

وبالنسبة لدول المجموعة الثانية (الجزائر وليبيا والسودان واليمن)، فقد تمكنت بفضل الفوائض النفطية التي تراكمت خلال أعوام الطفرة، من الاستمرار في انتهاج سياسة مالية توسعية في جانب الإنفاق العام، مما أدى إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي غير النفطي، حيث تم تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً قبل وخلال الأزمة. غير أن دول المجموعة الثانية تبقى هي الأخرى عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية ومخاطر نزوب الفوائض النفطية، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في تطبيق الإصلاحات التي تستهدف تحقيق الكفاءة في السياسة المالية من جانب الإنفاق العام بما يسمح بمسايرة الدورة الاقتصادية صعوداً وهبوطاً والحفاظ على الوضع المالي القابل للاستدامة، دون اللجوء إلى إجراء تعديلات كبيرة في عناصر الإنفاق كلما انخفضت الإيرادات النفطية.

وفي جانب تعزيز دور السياسة النقدية، فإن السلطات النقدية في دول المجموعة الثانية مدعوة إلى تعميق إصلاح الجهاز المصرفي من خلال إعادة هيكلة وتحرير مصارف القطاع العام وإنهاء مزاحمة مصارف القطاع العام المتخصصة للمصارف التجارية الأخرى، وكذلك حثها على بناء قدراتها الإدارية واجتذاب المهارات المصرفية لتعميق الوساطة المالية والإبداع في المنتجات المالية لتعبئة الادخار المحلي وتوفيره للاستثمار في القطاع الخاص وبالتالي تطوير السوق المحلية لرأس المال.

وأما دول المجموعة الثالثة (الأردن وتونس وسورية ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا)، فقد ساهم الانكشاف المحدود للقطاع المصرفي والمالي المحلي على الأسواق المالية العالمية في تجنب الامتداد المباشر للأزمة المالية العالمية إلى اقتصادات دول هذه المجموعة. إلا أن الأزمة أظهرت الحاجة لاستمرار السلطات النقدية لعدد من دول المجموعة في تعميق الإصلاحات الهيكلية للقطاع المصرفي، كالأستمرار في تقليص نسبة القروض غير المنتظمة والعمل على تطبيق معايير بازل II لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر، وزيادة الشفافية المصرفية أمام المستثمرين والمودعين إزاء المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية، وتعزيز الدور الرقابي على الأنظمة المصرفية المحلية وذلك لتجنب المخاطر النظامية.

وفي ضوء انخفاض الصادرات الناجم عن انكماش الطلب الخارجي وتراجع تحويلات العاملين بالخارج وتدهور وضع ميزان الحساب الجاري لعدد من دول المجموعة الثالثة، سارعت هذه الدول بوضع وتنفيذ حزمة من الإجراءات لزيادة الإنفاق العام وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي. وبذلك فقد تفاقم عجز الموازنة وتراجعت مؤشرات الأداء المالي التي التزمت تلك الدول بتحقيقها في إطار تنفيذها لبرامج الإصلاح الاقتصادي قبل نشوء الأزمة.

وقد تستمر دول المجموعة في انتهاج سياسة مالية توسعية ومعاكسة للركود الاقتصادي Countercyclical، والاستمرار في الإجراءات التحفيزية للنشاط الاقتصادي. إلا أن ذلك قد يؤثر على الوضع المالي القابل للاستدامة في المدى المتوسط، وعليه يصبح من الضروري العمل على العودة إلى تحقيق المؤشرات المالية المستهدفة قبل الأزمة، والتي تضمن استقرار الاقتصاد الكلي. ولذلك تبرز الحاجة إلى استئناف مسيرة الإصلاحات الهيكلية في مجال ترشيد الإنفاق العام وتحسين الشفافية المالية والقيام بالمزيد من الإصلاحات في جانب الإيرادات، كرفع مستوى الإيرادات الضريبية وحجم مساهمتها في إجمالي الإيرادات من جهة، وتقليل التكلفة الإدارية وإزالة التشوهات في الحوافز الاقتصادية، من جهة أخرى.

وفي جانب آخر، وعلى صعيد التعاون الاقتصادي العربي المشترك، أظهرت الأزمة العالمية وجود ارتباط قوي للاقتصادات العربية ببعضها البعض، حيث أن عدداً من دول المجموعة الثالثة كالأردن ولبنان وسورية ترتبط اقتصاداتها بصورة وثيقة باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الصادرات وتحويلات العاملين والسياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير البيانات الأولية عن التجارة البينية لهذه الدول أن قيمتها لم تنخفض خلال عام 2009، غير أن قيمة تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون انخفضت بصورة طفيفة في العام نفسه. أما السياحة الخليجية إلى لبنان وسورية ومصر، فقد استمرت في نموها خلال عامي 2008 و2009. وبالنسبة لدول المغرب العربي، فقد لعبت السياحة إلى تونس من دول المغرب العربي دوراً هاماً في إبقاء إيرادات السياحة لتونس على مستواها قبل الأزمة، حيث ساهم قدوم السائحين من الجزائر وليبيا في تعويض انخفاض حجم السياحة الأوروبية وبالتالي الإيرادات الناجمة عنها. وتشير تداعيات الأزمة العالمية على المنطقة العربية إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الاقتصادي العربي في تخفيف التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية.

العون الإنمائي العربي

بلغ إجمالي العون الإنمائي المقدم من الدول العربية المانحة خلال عام 2009 حوالي 5.1 مليار دولار⁽¹⁾. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية خلال الفترة 1970-2009 حوالي 144 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.6 في المائة في عام 2009.

(1) يتكون هذا المبلغ من إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، ومن صافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

ولقد بلغت المساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق⁽²⁾ حوالي 5.4 مليار دولار في عام 2009 مقابل حوالي 5.5 مليار دولار في عام 2008. وقد شكلت الالتزامات التمويلية المقدمة للدول العربية من هذه المساعدات نسبة 55.5 في المائة في عام 2009 مقارنة بنسبة 64.5 في المائة في عام 2008. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2009 الاهتمام المتنامي بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص، مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات عام 2009 حوالي 2.1 مليار دولار شكلت حوالي 38.8 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة.

وتشير البيانات المتوفرة عن تدفقات العون الإنمائي الدولي إلى ارتفاع صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الدك) بالأسعار الثابتة لعام 2008 من 122.3 مليار دولار في عام 2008 إلى 123.1 مليار دولار في عام 2009، ليصل بذلك متوسط نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمجموعة (الدك) إلى 0.31 في المائة، مرتفعاً قليلاً عن نسبة 0.30 في المائة في عام 2008.

التعاون العربي في مجالي الاتصالات وتقنية المعلومات

يتناول تقرير هذا العام وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، التعاون العربي في مجالي الاتصالات وتقنية المعلومات التي أصبحت إحدى المصادر الاقتصادية الرئيسية للنمو، حيث تحقق أهدافاً إنمائية متعددة من أهمها، زيادة فرص العمل وتنمية إيرادات الدولة وتحسين الإنتاجية وفتح آفاق جديدة للتجارة.

وتؤثر الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل إيجابي في زيادة الفاعلية في الأعمال وفي ارتفاع معدلات الإنتاج وزيادة الأرباح، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية التي تعتمد بشكل متزايد على سرعة الاتصال والتوصيل. كما تساهم في دعم ونمو قطاعات أخرى مثل القطاع العام وقطاعات التجارة والتعليم والصحة والسياحة وغيرها، حيث تعمل على تعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية، وتساهم في تحسين مستوى العمل والخدمات المقدمة.

ولقد أدركت الدول العربية أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وأثره على التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث وضع عدد منها استراتيجيات وطنية للنهوض وتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. كما ركز بعضها على تطوير هذا القطاع كقطاع إنتاجي له مردود اقتصادي فوضعت خططاً لتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وإيلاء القطاع الخاص دوراً هاماً في تطوير هذه الصناعة.

(2) البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي.

وخلال العقد الماضي، أحرزت الدول العربية تقدماً ملموساً في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. ففي أسواق الخدمة المتنقلة، نمت خدمات الهاتف المتنقل نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، وبلغ مستوى الانتشار حوالي 63 في المائة لكل 100 نسمة في نهاية عام 2008، كما بلغ مستوى انتشار خدمات الإنترنت 16 مستعملاً للإنترنت لكل 100 نسمة مقارنة مع 4 مستعملين لكل 100 نسمة في عام 2003. غير أنه وبالمقارنة مع المناطق الأخرى، لا يزال استعمال الإنترنت والنفوذ إلى النطاق العريض على وجه الخصوص محدود نسبياً.

وبالنسبة للجهود المشتركة للدول العربية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، قامت الدول العربية بإنشاء الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، والتي تضم الهيئات والإدارات المعنية بتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في كل دولة، وذلك بهدف تبادل الخبرات، وإعداد السياسات لتطوير وتحديث الشبكات وخدمة الاتصالات، بالإضافة إلى متابعة التطورات العالمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وفي الإطار نفسه، قامت الدول العربية بتبني وتنفيذ إستراتيجية على المستوى الإقليمي لبناء مجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات تغطي الفترة 2007-2012، هذا بالإضافة إلى تبني مشروع إنشاء نظام استرشادي عربي للأعمال الإلكترونية.

الاقتصاد الفلسطيني

شهد عام 2009 استمرار تراجع قدرات الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات منااعته الذاتية، وهو ما نجم بصفة أساسية عن استمرار تصعيد سياسات الاحتلال الإسرائيلي لاسيما سياسة الاحتواء اللامتكافئ بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيلي التي دفعت الاقتصاد الفلسطيني إلى مزيد من التفتت، وضاعفت من تآكل قواعده الإنتاجية والطبيعية، وهشاشته المالية والتجارية، وتزايد اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي، وكبحت وقيدت مساره التنموي المرجو لحساب دفع قدرات وإمكانات قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى الرغم من تحقيق الاقتصاد الفلسطيني نمواً حقيقياً وصل إلى 6.8 في المائة في عام 2009، إلا أن هذا النمو جاء مستنداً إلى استمرار نمو الإنفاق العام الممول بدوره عن طريق المساعدات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني، التي تنامت أيضاً لمحاولة الحد من التداعيات والانعكاسات الخطيرة للسياسات والممارسات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أدى العدوان العسكري الإسرائيلي على البنية الأساسية والإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة خلال الفترة من 2008/12/27 حتى 2009/1/18 إلى ارتداد كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الفلسطينية، إضافة إلى ما ألحقته بالاقتصاد الفلسطيني من خسائر كبيرة في ثروته المادية والبشرية. وقد أشارت التقديرات الدولية إلى أن الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بمختلف الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، بسبب ذلك العدوان، قد بلغت نحو 4 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 62.5 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 2009.

من جانب آخر، فقد استمرت القيود الإسرائيلية المفروضة على نقل وإدخال النقود إلى القطاع المصرفي في قطاع غزة، كجزء من سياسة إسرائيل لحصار وخنق وتقييد الاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى ارتفاع كلفة المعاملات وتعميق عملية تبادل السلع. وأفضى ذلك أيضاً إلى تحول الأنشطة المالية إلى اتجاه القنوات غير الرسمية وغير المنظمة، وهو ما شكل انتكاسة كبيرة للتنمية وللبناء المؤسسي الفلسطيني.

وقد أجمعت التقارير الدورية الصادرة عن كافة المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أن السبب المتأصل لتقييد وكبح نمو الاقتصاد الفلسطيني، هو استمرار سياسة الإغلاق الداخلي والخارجي التي تنتهجها إسرائيل دون هوادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا بالإضافة لاستمرار الاستنزاف الإسرائيلي للموارد الطبيعية الفلسطينية، والمضي في بناء جدار الفصل العنصري، والتوسع الاستيطاني، وما نتج عن ذلك من سيطرة إسرائيلية كاملة على نحو 60 في المائة من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض القيود المشددة التي تعوق وتضيق الاستخدام الفلسطيني للمساحة المتبقية.

كما أنه وفي ظل الربط القائم بين زيادة مستوى القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحماية وتأمين إسرائيل لمستوطناتها المقامة عليها، فإن زيادة النشاط الاستيطاني، الذي ضاعفت إسرائيل من وتيرة نموه خلال عام 2009، لن تقود تلقائياً إلا لمزيد من القيود على المجتمع الفلسطيني واقتصاده.

ويظهر تحليل السياسات الاقتصادية التي مارستها إسرائيل ضد الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2009 أنها تأتي في إطار السياسات الاقتصادية الإسرائيلية ذاتها التي تعتمد على تسريع وتيرة التوسع الاستيطاني/الاحلالي، وإجراءات الحصار والإغلاق والاستيلاء والمصادرة، لضمان تعطيل إمكانيات بناء القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني التي تمثل بدورها المحور المركزي لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.